

Distr.: General
9 December 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي
والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات
الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد
من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من الهيئة الدولية للتأهيل، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز
استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

130114 090114 13-60934X (A)



البيان

إدماج الفتيات والنساء ذوات الإعاقة في المجتمع: خطوة مبرجة لكل الأطراف

لا بد أن يوفر التحرك نحو تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ فرصة تاريخية لتصحيح الأخطاء وإزالة وجوه الظلم التي تُرتكب بحق النساء والفتيات ذوات الإعاقة، وذلك عن طريق توكيد مشاركتهم الكاملة في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية. ومن الضروري أن يجري الاعتراف بالنساء والفتيات ذوات الإعاقة وتقدير ما يسعهن تقديمه من إسهام في تنمية مجتمعاتهن ومجتمعاتهن. فهن مورد مهم لا بد من الاستفادة منه ودمجه في قوة العمل لكي تصبحن مُنتجات تتكسبن أجرا وتدفعن الضرائب مثلهن مثل أي شخص آخر. وينبغي أن يجري تمكينهن من تقديم مساهمات في الاقتصاد العالمي.

وحسبما ذكر رئيس الجمعية العامة في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الإعاقة والتنمية، الذي عُقد في نيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، فإنه بالنظر إلى حجم هذه الفئة المهمشة، يقع على كاهلنا جميعا عبء التأكد من إشمال الأشخاص ذوي الإعاقة في أي أهداف إنمائية مستدامة في المستقبل.

ولا بد من الآن فصاعدا بذل جهود متروية للنظر في شواغلهم وإدماجها في جميع سياقات اتخاذ القرار والسياسات البرنامجية. ويتعين إن اقتضى الأمر اتخاذ تدابير خاصة على جميع الصُّعد تستهدف إدماج النساء والفتيات ذوات الإعاقة في التيار الأساسي لعملية التنمية، ومن ثم، إعطاء معنى حقيقي للقصد المُبتغى من الأهداف الإنمائية الجديدة للألفية وهو "عدم إغفال أي أحد".

وفي اعتقاد الهيئة الدولية للتأهيل فإنه من الأهمية بمكان إدماج الفتيات والنساء ذوات الإعاقة في الجمعيات النسوية. ويؤدي ذلك إلى إسماع أصواتهن وأخذها بعين الاعتبار من جانب المجتمع. ومن الأمور الحتمية أن يقوم التيار الرئيسي للجمعيات النسائية بإدماج الفتيات والنساء ذوات الإعاقة فيما يضطلع به من عمل سياسي ضمانا للاعتراف بحقوقهن والوفاء بها.

وتعلّق الهيئة الدولية للتأهيل أهمية قصوى على ضرورة إدماج النساء والفتيات ذوات الإعاقة في العملية التعليمية، باعتبار أنهن الأشدّ تهميشا ضمن مجتمع ذوي الإعاقات، سواء في البلدان مرتفعة الدخل أو البلدان منخفضة الموارد. إن التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان، وهو كما يقال جوهرى للتنمية ومحوري لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية الأخرى.

غير أن التمتع بالحق في التعليم لا يزال لأسباب مختلفة منكورا على الملايين من ذوات الإعاقة من النساء والفتيات.

وعلى الرغم من تضيق الفجوة بين الجنسين الذي حدث في السنوات الأخيرة، لا تزال الفتيات ذوات الإعاقة تمثلن على وجه العموم العدد الأكبر من الأطفال غير الملتحقين بالنظام التعليمي في المرحلة الابتدائية. كما أنهن، مقارنة بالفتيان ذوي الإعاقة، يتعرضن على الأرجح لإنكار فرصتهن في الحصول على التعليم لأسباب متنوعة، منها انخفاض قدر الطفلة الأنثى ذات الإعاقة حتى في أعين أسرهما نفسها.

ويقدر أن المعدل العالمي للإلمام بالقراءة والكتابة بين جميع البالغين ذوي الإعاقة يبلغ ٣ في المائة، وأنه يبلغ ١ في المائة بين النساء ذوات الإعاقة. وعادة ما يكون سبيل النساء ذوات الإعاقة للتدريب المهني وتنمية المهارات محدودا، مما ينتج عنه انخفاض فرصهن في الالتحاق بالعمل. وعندما يجري توظيفهن يتكسبن أجورا منخفضة ويحققن معدلات متدنية للبقاء في الوظائف والترقي فيها. وبينما يواجه جميع الأشخاص ذوي الإعاقة كماً هائلاً من المصاعب في الالتحاق بالعمل، تكون فرصة الرجال ذوي الإعاقة في الحصول على العمل أرحح بمعدل الضعف مقارنة بالنساء ذوات الإعاقة.

كذلك، وفي حين أنه من المعتاد أن تواجه جميع النساء ذوات الإعاقة في جميع الأعمار مصاعب في التماس سبيل مادي للحصول على الخدمات الصحية، تكون النساء اللائي يعانين إعاقة ذهنية أو نفسية اجتماعية أكثر تعرضاً للتمييز القائم على نوع الجنس والعنف والفقر والإزاحة وسوى ذلك من أشكال الحرمان الاجتماعي. وتكون عواقب التمييز القائم على أساس نوع الجنس والإعاقة خطيرة على نحو خاص بالنسبة للنساء ذوات الإعاقة اللائي يعشن في بلدان يُخضعن فيها لأوضاع الضعف الاجتماعي والثقافي والاقتصادي التي تمنعهن من الحصول على الخدمات الأساسية بما فيها التعليم والرعاية الصحية والعمل.

وفي هذا الصدد، تأخذ الهيئة الدولية للتأهيل على نفسها عهداً بمواصلة ما بدأت من تسعة عقود من العمل العالمي الرامي إلى إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكفالة تمتعهم الكامل بهذه الحقوق على أساس التكافؤ مع الآخرين.